

الفاعل ضمير ما اتصل به، اذو كان الفاعل ضمير ما اتصل به، أو ضرورة ويجوز في الباقي.

ويجب تقديم المفعول على العامل إن كان اسم شرط، أو استفهام لا لاستثبات، أو «كم» خبرية في الفصحى، أو ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصاله. ويمتنع إن أضمر متصلاً، أو جَمَدَ عاملٌ. فإن ولي «ما» لنفي أو «لا» في قسم، أو أداة استفهام، أو شرط، أو تحضيض، أو لام توكيد لا تصحب «إن» أو وقع صلة، أو صفة، لم يُقَدِّم على موصول ولا موصوف ولا على شيء من ذلك. ويجوز على العامل، إلا إن كان صلة «أل»، أو ناصب فعل، فإن جرّ بغير زائد لم يُقَدِّم، أو بزائد جاز عليه لا على العامل وحده، ويجوز في الباقي.

باب^(١):

الموصول الحرفي «أن وكي»، [و٧] ويوصلان بالفعلية، و«أن» بالاسمية، و«ما» بها. والاسمي «من» لعالم، أو مختلط به، أو كعالم، و«ما» لغير عاقل، ولأنواع عاقل، «والذي» لمفرد، «والتي» لمفردة، لعاقل وغيره، ولجَمْعِيَّهَا. ويجوز اللذ واللذ الذي، وكذا في^(٢) «التي» وتثنيتهما اللذان واللتان رفعاً، وبالياء في غيره. وجمع الذي: «الذين» مطلقاً، ويخصّ العاقل. وبعضهم، كالمسلم، وهذيل «اللائين» مطلقاً، وبعضهم كالمسلم. ويجوز حذف النون جَمْعاً وتثنيةً وشدّها فيها رفعاً. وفي «التي» اللائي واللاقي واللواقي، وبلا ياء فيهن، واللّوا وبالمدّ، واللاي واللا واللاءات.

(١) في المقرب: نوع آخر منه وهو حكم الفاعل والمفعول به في الأسماء الموصولة. ٥٦ / ١

(٢) سقطت «في» من نسخة باريس.